

الحرب الوقائية

محمد علي مخادمة*

ملخص

يعد مفهوم الحرب الوقائية من المفاهيم التي أثارت جدلاً وتساؤلات عديدة حول مشروعيتها واستيعابها ضمن المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، ولم تتبلور قواعد قانونية محددة وواضحة المعالم؛ فالممارسات الدولية هي المصدر الوحيد للحرب الوقائية كحالة واقعية في العلاقات الدولية، ويكتسب موضوع البحث أهمية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط التي تم تبرير الحروب والنزاعات فيها تحت مسمى الدفاع الشرعي عن النفس استناداً إلى التفسير الواسع للمادة (٥١).

الكلمات الدالة: الحرب الوقائية، ميثاق الأمم المتحدة، منطقة الشرق الأوسط.

المقدمة

الملكيات الأوروبية بحجة أنها تخشى اعتداء هذه الدول عليها لو أدت ثورتها.

وفي عام ١٩٣٧ جاءت قضية كارولين والتي ملخصها بأن الثوار الكنديين كانوا يحصلون على إمدادات الأسلحة من سفينة أمريكية تدعى كارولين وهذه المسألة أضرت ببريطانيا لأن كندا كانت تابعة لبريطانيا آنذاك لذلك فإن القوات البحرية البريطانية أشعلت النيران بالسفينة (كارولين) والفتها في شلالات نياجرا وأدى ذلك لمقتل أمريكيين، وقبضت السلطات الأمريكية على شخص بريطاني واتهمته بالاشتراك في إحراق السفينة إلا أن بريطانيا طلبت الإفراج عنه معتبرة عملها دفاعاً مشروعاً عن النفس، إلا أن أمريكا أنكرت شروط الدفاع المشروع عن النفس وانتهت القضية بقبول اعتذار بريطانيا.

واستخدمت إسرائيل هذا المفهوم ما بين ١٩٥٧ و ١٩٨١، وسياستها هذه واجهت الإدانة، لكنها كانت تعتمد على الدعم الأمريكي في سلوكها والدولتان كانتا لصالح هذا التوجه، خاصة فيما يتعلق بالولايات المتحدة بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١. حيث أعلنت بأنه ليس مقبولاً انتظار خسائر جسيمة حتى يكون الرد، والدفاع الشرعي عن النفس بموجب المادة (٥١). لذا سنتناول الموضوع ضمن بحثين:

المبحث الأول: حق الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس.

المبحث الثاني: بعض الممارسات الدولية هي المصدر الوحيد للدفاع الوقائي عن النفس.

تعني الحرب الوقائية حق الدولة بالقيام بعمل عسكري استباقي للوقاية من عدوان عسكري وشيك (نظرية الخطر الداهم)^(١). فالمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة كانت محل جدل بين الفقهاء والسياسيين فيما يتعلق بتفسيرها. فهي تنص على أنه: (ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يراه ضرورة لاتخاذها من الأعمال لحفظ الأمن والسلم الدوليين أو إعادته إلى نصابه).

ويعني الدفاع الشرعي الوقائي إمكانية قيام دولة حتى لو لم يحصل عدوان عليها بالهجوم على دولة أخرى بسبب تهديد هذه الأخيرة، أثار هذا المفهوم جدلاً لدى العديد من فقهاء القانون الدولي بين متحفظ عليه ومؤيد له. إنه موجود كأمر واقعي ولكن يثار التساؤل حول مشروعيته، وسبق أن تم استخدام هذا المصطلح عدة مرات، فمثلاً هاجمت فرنسا بعد الثورة الفرنسية

* قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
تاريخ استلام البحث ٢٠٠٦/٨/١٥، وتاريخ قبوله ٢٠٠٧/٥/١٧.

ظروف مناسبة قبل أن تتنامى القوة العسكرية للدولة الأخرى فهذه هي الفرصة الأخيرة لتعديل وتغيير الوضع^(١) ففي ظل هذا التفسير يكفي مجرد الخطر الوشيك لشن حرب وقائية. فالخوف من اعتداء محتمل يدفع الدول للتصرف على سبيل الوقاية ومهاجمة أي خطر وشيك أي لا يشترط وقوع عدوان مسلح والذي يعد من شروط استخدام الدفاع المشروع عن النفس^(٢) وأصحاب هذا الاتجاه يؤيدون تفسيرهم الموسع بالعديد من الحجج من أهمها:

١- إن عبارات المادة (٥١) لم تقيد حق الدفاع المشروع عن النفس حيث أنها تركت للدولة الحق في الدفاع عن نفسها عندما تتعرض للعدوان أو تهدد به فلفظ طبيعي (natural) الذي ورد في النص دليل على الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن نفسها فهذا لا يمكن التغاضي عنه ولا يوجد أي قيد على هذا الحق الطبيعي^(٣) فعبارة الحق الطبيعي للدول لا تهدف إلى وضع قيود على نص م (٥١) أو المساس بهذا النص فالحق في استخدام القوة للدفاع المشروع عن النفس موجود في القانون الدولي قبل ميثاق الأمم المتحدة^(٤) وكذلك استخدام لفظ (if) في الإنجليزية يعني أداة شرط وهذا يشير لحاله أو فرض معين دون أن يقصد به قيد^(٥).

٢- هناك وقائع دولية تشير لمشروعية الدفاع الوقائي عن النفس منها حرب السويس عام ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وكذلك مما قيل في محاكمات مجرمي الحرب العالمية الثانية (محكمتي نورمبرج وطوكيو) فهذه المحاكم ذهبت للقول بأن الأعمال المتعلقة بالدفاع الوقائي عن النفس تعتبر مشروعة في ظل أحكام القانون الدولي إذا ما توافرت شروطه.

٣- ويبرر أنصار هذا الرأي تفسيرهم الواسع بالاستناد للنواحي العسكرية والدفاعية فميثاق الأمم المتحدة يمنع استخدام القوة فيما عدا حالة الدفاع المشروع عن النفس فالزام الدولة التي تتوقع حصول اعتداء عليها من دولة أخرى على تلقي الضربة الأولى والتي قد تكون ضربة قاصمة من قبل الدولة المعتدية وعادة ما تكون هذه الضربة محضراً لها بشكل جيد لا يتفق مع الغاية من المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة^(٦) فتطور الأسلحة وخصوصاً النووية والبيولوجية يجعلنا نعطي تفسيراً واسعاً للمادة (٥١) بحيث يجب أن تعطى الدولة المهتدة الحق بأن تقوم بإجراءات وقائية للدفاع عن نفسها بما فيها استخدام القوة؛ فأصحاب هذه النظرية يعطون كل دولة الحق في استخدام القوة^(٧) ضد أي هجوم محتمل عليها وذلك كإجراء وقائي، فهذا حق طبيعي لهذه الدولة ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة في م (٥١) منه.

كثر الحديث عن الحرب الوقائية^(٨) في هذا القرن وخصوصاً بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشن حرب وقائية على العراق ولكن في الحقيقة كانت إسرائيل هي الأسبق بشن مثل هذه الحروب وكانت تستند كلا الدولتين (الأمريكية والأسرائيلية) إلى المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تبيح اللجوء لاستخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس متذرعتين بالتفسير الواسع لنص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة وفي المقابل كان هناك اتجاه يفسر هذه المادة تفسيراً ضيقاً. وفي الحقيقة إن المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة نصت على شروط الدفاع الشرعي عن النفس وهي مختلفة عن الحرب الوقائية لذا سأتناول الحديث في هذا المبحث عن تفسير المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك شروط الدفاع المشروع عن النفس بموجب المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.

المطلب الأول: تفسير المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.
المطلب الثاني: شروط الدفاع المشروع عن النفس بموجب م (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.

المطلب الأول

تفسير نص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة

في الحقيقة إن من يطالع موقف الدول والفقهاء من م (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة يلاحظ بوضوح أن هناك اتجاهين رئيسيين حول تفسير هذه المادة فهناك اتجاه يتوسع في تفسير المادة (٥١) وفي المقابل اتجاه يضيق من تفسير المادة (٥١) ولكلا الاتجاهين أنصاره وحججه وهذا ما سأتناول الحديث عنه في هذا المطلب.

الفرع الأول: التفسير الواسع للمادة (٥١).

الفرع الثاني: التفسير الضيق للمادة (٥١).

الفرع الأول: التفسير الواسع للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة

يرى مؤيدو التفسير الواسع^(٩) لنص م (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ومنهم الفقيه (Bowett) أنه يحمي الدولة ويحافظ على وجودها خصوصاً في ظل التطور الهائل في الأسلحة مما قد يعرض الدولة لضربة قاصمة تشل دفاعاتها وتهدد وجودها ذاته^(١٠) فهذا التفسير يقوم على أساس مبدأ فاجئ العدو قبل أن يقوم هو بمثل هذه المفاجأة^(١١) ويقوم هذا التفسير كذلك على مبدأ إنه من الأفضل خوض هذه الحرب اليوم وذلك في ظل

الفرع الثاني: التفسير الضيق لنص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة

حسب التفسير الضيق لنص م (٥١) فإن حق الدفاع الشرعي عن النفس يكون في حالة وقوع عدوان مسلح على الدولة، أما القول بوجود خطر وشيك فلا يكفي لكي يكون مبرراً لدفاع مشروع عن النفس، وفي هذا تقييد لممارسة حق الدفاع المشروع عن النفس إلا في حالة واحدة وهي حالة وقوع عدوان مسلح^(١٣)، ويؤيد أغلب الفقهاء^(١٤) هذا الاتجاه فالدفاع المشروع عن النفس يجب أن يمارس في حالة الهجوم المسلح فقط^(١٥)، أما القول بخطر وشيك أو تهديد غير حال فهو غير مبرر للقيام بحرب وقائية فهي حرب عدوانية صارخة تقوم على افتراض المفاجأة دون أن يكون لافتراضها سند ثابت عسكري أو قانوني فهي تقوم على تجميع معلومات من قبل أجهزة المخابرات أو تحركات عسكرية لخصم يقصد نوايا معينة^(١٦) فالخطر الذي يبرر الدفاع المشروع عن النفس بموجب نص م (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة هو الذي يكون جدياً وواقعياً أو حالاً، فهذا وحده هو الذي يبرر الدفاع المشروع عن النفس كاستثناء على مبدأ عدم جواز استخدام القوة في العلاقات الدولية.

وأصحاب هذا الاتجاه يؤيدون تفسيرهم الضيق للمادة (٥١) بالحجج الآتية والتي تعد بمثابة رد على ما جاء به أصحاب الاتجاه الموسع وتتمثل حججهم بالآتي:

١- إن م (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة تعد استثناء على مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والزام الدول الأعضاء بتسوية منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية وبالتالي فإنها ما دامت استثناء فلا يجوز التوسع في تفسيره كما أن الاستثناء لا يقاس عليه.

٢- إذا رجعنا لألفاظ وعبارات م (٥١) نلاحظ أنها نصت على (إذا وقع هجوم مسلح) وهذا يعني أن الهجوم المسلح قد وقع فعلاً^(١٧).

أما تفسير لفظ (طبيعي) فهو يدل على عراقة هذا الحق وقدمه وليس قبول الدفاع عن النفس التقليدي فهو مدلول لفظي نظري ليست له أية قيمة قانونية.

٣- فيما يتعلق بالنزاعات التي عرضت على مجلس الأمن وأثيرت فيها مسألة الدفاع الوقائي عن النفس منها ما قامت به إسرائيل ضد الأردن ومصر وسوريا عام (١٩٦٧) وكذلك عام (١٩٧٥) ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان وفي نهاية عام (١٩٨١) ضد العراق بقصف المفاعل النووي وفي جميع هذه الأحوال تذرعت إسرائيل بالدفاع الوقائي عن النفس، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية

هي الداعمة لإسرائيل في حروبها الوقائية وكانت تستخدم حق الفيتو لمواجهة أي قرار يتخذ ضد إسرائيل مما حال دون استصدار قرار يدينها في حروبها الوقائية التي شنتها على الرغم من المعارضة الصينية والروسية واليابانية حيث إن اليابان شجبت ونددت الهجمات الجوية الإسرائيلية الأخيرة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في شمال وجنوب لبنان وكذلك ما قاله المندوب الصيني لدى مجلس الأمن (يجب على مجلس الأمن اعتماد قرار يدين بقوة الأعمال الاعتدائية المرتكبة ويأسف لسكوت مجلس الأمن).

أما بريطانيا فقد اعتبرت هذه الأعمال عدوانية إلا أنها قامت بتغيير نظرتها وأعلنت دعمها لمثل هذه الأعمال الوقائية أي أصبحت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية. كما أن لجنة القانون الدولي في مشروعها المتعلق بتقنين الجرائم ضد السلم وأمن البشرية والذي تمت الموافقة عليه في (٢٨ يوليو/١٩٥٤) جاءت فقرة (١) من المادة الثانية في هذا المشروع ما يفيد أن قيام دولة بصد هجوم عدائي باستخدام قوتها المسلحة هي الحالة الوحيدة المستثناة من مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وهذا دليل على تبني اللجنة للتفسير الضيق للمادة (٥١).

٤- كما يتضح من خلال تعريف العدوان الذي تبنته الأمم المتحدة أن حق الدفاع عن النفس لا يكون إلا في حالة وقوع اعتداء فعلاً.

فأصحاب هذا الاتجاه لا يقرون مبدأ الدفاع الوقائي عن النفس وبالتالي فإنه يجب تفسير م (٥١) تفسيراً ضيقاً. وبالنظر لنص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة نجد أنها حددت الشروط الواجب توافرها في الدفاع المشروع عن النفس وهذا ما سأتناول الحديث عنه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني

شروط الدفاع المشروع عن النفس بموجب المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة

تتمثل هذه الشروط بوقوع عدوان مسلح على الدولة والتناسب بين الدفاع وفعل الاعتداء وأخيراً إخطار مجلس الأمن، وهذه الشروط تحتاج لايضاح وهذا ما سأتناول الحديث عنه.

الفرع الأول

وقوع عدوان مسلح على الدولة

النزاعات المسلحة، وعلى الاخص مبادئ وقواعد القانون الدولي الانساني، وكذلك واجبات محددة بمقتضى معاهدات والتزامات تعنى بوضوح بالاسلحة النووية، مع ذلك وفي ضوء الواقع الحالي للقانون الدولي وعناصر الحقيقة المتوفرة لديها، لا تستطيع المحكمة أن تجزم ما اذا كان التهديد بالاسلحة النووية أو استخدامها شرعياً أم غير شرعي في حالة قصوى في الدفاع عن النفس، يكون فيها بقاء دولة ما بحد ذاته في خطر^(٢٥).

الفرع الثالث

إخطار مجلس الأمن الدولي

فقد اشترطت م (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة على أن تقوم الدولة التي ترد على العدوان بإخطار مجلس الأمن بما اتخذته من تدابير للدفاع عن نفسها، ويعد هذا الشرط اجرائياً، حيث ينبغي إخطار مجلس الأمن في جميع الحالات التي يجوز فيها استخدام القوة للدفاع عن النفس، حيث إن استخدام القوة استثناء، فمجلس الأمن الدولي يعهد إليه بالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين^(٢٦) فدور مجلس الأمن لا يقتصر على مجرد إصدار قرار يحث أطراف النزاع على نبذ القوة واللجوء للوسائل السلمية بل يقوم باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين ويقوم مجلس الأمن كذلك بالتحقيق لمعرفة الطرف المعتدي ومدى توافر شروط الدفاع المشروع عن النفس وغيرها^(٢٧). ولكن متى ينبغي على الدولة المعتدى عليها أن تقوم بإخطار مجلس الأمن؟ لو رجعنا للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة نرى أنها تنص على أن (التدابير التي اتخذتها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ للمجلس فوراً) فالدولة التي تدافع عن نفسها ينبغي أن تبلغ مجلس الأمن فور استخدامها للقوة وذلك في أقرب فرصة ممكنة، وفي قرار لمحكمة العدل الدولية والمتعلق بالنشاطات العسكرية وشبه العسكرية التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية ضد نيكاراغوا أكدت المحكمة أن الدفاع الشرعي يجب أن يخضع للشروط الواردة في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة (ICJ, REP 27, JULY. P.1986, 93-94).

بعد الحديث عن شروط الدفاع المشروع عن النفس والذي يعد استثناء على عدم جواز استخدام القوة في العلاقات الدولية ولأنه استثناء ينبغي عدم التوسع في تفسيره أو القياس عليه حيث يتحدد هذا الحق ببداية العدوان المسلح ولا يجوز أي عمل عسكري يتجاوز ما هو ضروري لرد الاعتداء وهذا الحق ينتهي باتخاذ مجلس الأمن التدابير الضرورية^(٢٨).

فالممارسات الأمريكية والإسرائيلية هي التي أظهرت الحرب

فهذا الشرط من أهم شروط الدفاع المشروع عن النفس في القانون الدولي، فالدولة التي تتعرض لاعتداء مسلح، يحق لها استخدام القوة وذلك في إطار الشرعية الدولية للدفاع عن حقها الطبيعي في الوجود^(٢٨). إلا أن تعريف العدوان الذي يبيح للدولة استخدام القوة قد أثار خلافاً كبيراً ولذلك طلبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة منذ تأسيسها (من لجنة القانون الدولي) وضع تعريف محدد وواضح لجريمة العدوان، وقد تم وضع تعريف للعدوان بتاريخ (١٤/١٢/١٩٧٤) وهو "استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو على أي وجه آخر لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة كما هو مقرر في هذا التعريف^(٢٩)".

والهدف من وراء تبني هذا القرار بتعريف جريمة العدوان هو تحسين ظروف العلاقات الدولية بشكل ملموس حيث إن حقيقة هذا المفهوم ليست قانونية فقط بل على العكس من ذلك حيث يشكل نقطة تقاطع بين القانون والأخلاق والسياسة^(٣٠)، ويعد تحريم العدوان حجر الزاوية في النظام الجماعي الدولي الذي أنشأته الأمم المتحدة حيث نص^(٣١) ميثاق الأمم المتحدة على (منع أي عمل عدواني أو أي تهديد للسلم). ويسمى هذا الشرط (وقوع عدوان مسلح على الدولة) بشرط اللزوم بمعنى أن استخدام القوة يكون ضرورياً أو إجبارياً حيث لا يمكن رد أو دفع العدوان إلا بالقوة^(٣٢).

الفرع الثاني

التناسب بين الدفاع وفعل الاعتداء

تعد محكمة العدل الدولية مبدأ التناسب مبدأ عرفياً من مبادئ القانون الدولي وذلك في رأيها الافتائي في قضية شرعية التهديد أو استخدام السلاح النووي^(٣٣) Legality of nuclear weapons threator لمبدأ التناسب فإن الدولة المدافعة عن نفسها تلتزم باستخدام القوة المتناسبة مع القوة المضادة، وبالتالي فانه لا يجوز لدولة أن تحتل أراضي في دولة أخرى لمجرد اعتداء حرس الحدود في هذه الدولة على حرس الحدود في الدولة الأخرى^(٣٤) إلا أن هذا الشرط قد يثير خلافاً في بعض الحالات فمثلاً كحالة استخدام أسلحة نووية للرد على هجوم بالسلاح التقليدي، حيث أن محكمة العدل الدولية قضت بأنه (لا يوجد في القانون الدولي العرفي أو التقليدي أي ترخيص محدد بالتهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، ولا يوجد في القانون الدولي العرفي أو التقليدي أي حظر شامل و عالمي على التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها بصفتها هذه، كما يجب ان يكون التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها منسجماً مع متطلبات القانون الدولي المنطبق في

ذلك ضم بعضها، دون أي مبرر ودون الأخذ بالاعتبار حالة الضرورة والتناسب التي يتطلبها نص المادة -٥١- من الميثاق.

في اليوم التالي للقصف الإسرائيلي في ١٢/٢/١٩٧٥ على مخيمات الفلسطينيين في لبنان، حيث قتل ما لا يقل عن مائة منهم، عدا الجرحى، والأضرار المادية، قال وزير الدفاع الإسرائيلي إن الأمر يتعلق بعمل وقائي، لأن الغارات تبررها العمليات التخريبية التي يقوم بها بعض الفلسطينيين ضد إسرائيل.

واعتبر المندوب اللبناني، أثناء نقاش الجمعية العامة للأمم المتحدة للموضوع، بأن استخدام مفهوم الحرب الوقائية يتضمن أسلوباً خطراً في العمل الدولي^(٢٩).

وجددت إسرائيل طرحها للمفهوم عام ١٩٨١ حينما هاجمت المفاعل النووي العراقي رغم عدم وجود عمل عدواني عراقي ضدها. وارتكزت مبررات إسرائيل على أن احتمالية امتلاك العراق لسلح نووي مستقبلاً يشكل تهديداً لأمنها.

ان مختلف العمليات العسكرية الإسرائيلية باسم مشروعية الدفاع عن النفس الوقائي، أدى الى توسيع مفهوم حق الدفاع الشرعي الوارد في المادة -٥١- حسب وجهة نظرها. وهذا ما غذى النقاش على مستوى عالٍ بين أنصار هذا المبدأ والمؤيدين لإسرائيل وهم قلائل وبين الأغلبية الكبيرة التي رفضت هذا المفهوم.

فكل هذه الأعمال السالفة الذكر قامت بها إسرائيل تحت مسمى الدفاع الوقائي عن النفس.

ب- ردود الفعل المختلفة على الأعمال الإسرائيلية

إن العمليات الإسرائيلية باسم حق الدفاع الشرعي الوقائي خلقت وراءها ردود فعل مختلفة. فإسرائيل تمكنت من الاستفادة من دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها، أما باقي أعضاء الجماعة الدولية فرفضت هذا المفهوم وإن صممت القلة القليلة منها.

١- دعم الولايات المتحدة

على اثر الغارات الإسرائيلية على مخيمات الفلسطينيين في لبنان عام ١٩٧٥، فقد أدانت غالبية أعضاء مجلس الأمن الدولي هذه الاعتداءات. حيث تمت إدانة هذه العملية من قبل الدول الغربية والاشتراكية ودول العالم الثالث. ورغم هذه الإدانة الواسعة من الجماعة الدولية للغارات إلا أنه لم يصدر قرارٌ برفض هذا المفهوم ومبرراته بسبب استخدام حق الفيتو من قبل الولايات المتحدة. ويقوم موقف الولايات المتحدة على أساس أن

الوقائية وهذا ما سأتناول الحديث عنه في المبحث الثاني من هذا البحث.

المبحث الثاني

بعض الممارسات الدولية هي المصدر الوحيد للدفاع الشرعي الوقائي

في ظل غياب أي نص قانوني يمكن اعتباره مرجعاً، ومن أجل فهم منطق الدفاع الشرعي الوقائي، لا بد من الاهتمام بالممارسات الدولية خاصة الأعمال التي قامت بها إسرائيل باسم الدفاع الشرعي عن النفس.

وحديثاً، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ جاءت ردود الفعل الأمريكية أحادية الجانب، وأصبح الحديث كثيراً حول حق الدفاع الشرعي الوقائي.

المطلب الأول

١- السوابق الإسرائيلية

تعد إسرائيل أول دولة ذات سابقة في مجال الدفاع الشرعي الوقائي، والعمليات المتكررة ادت لردود فعل لعدد كبير من أعضاء الجماعة الدولية.

فرع أ- إسرائيل تؤكد التفسير الواسع للمادة -٥١-

كانت إسرائيل أول دولة تلجأ الى الدفاع الشرعي الوقائي. وبالفعل قامت بما لا يقل عن ثلاثة أعمال متتالية، حيث هاجمت عسكرياً دولاً أخرى باسم هذا المفهوم، لذا فهي تدفع باتجاه التفسير الواسع للمادة -٥١- لتبرير ما قامت به.

أثارت إسرائيل مفهوم الدفاع الوقائي عام ١٩٦٧ لدى هجومها العسكري على الأردن وسوريا ومصر ولبنان، وجددت ذلك إثر هجومها على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عام ١٩٧٥، وهجومها على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، ولا ننسى ان إسرائيل هاجمت مصر عام ١٩٥٦ (إثر العدوان الفرنسي والإنجليزي والإسرائيلي على مصر بعد أزمة قناة السويس) وكان الحديث ينصب آنذاك حول الحرب الوقائية.

ان ما حدث عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨١ جلب الانتباه الى هذا المفهوم، ولكن ما حدث في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧، كان قد أثار الجدل حول هذا المفهوم.

في عام ١٩٧٣، اعتبرت إسرائيل بان (حق الدفاع الشرعي) يبرر لها احتلالاً عسكرياً لأراضي الأعداء وأكثر من

موقفها من مبدأ الحرب الوقائية المشروعة بعد العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة حديثاً باسم هذا المبدأ.

أما فرنسا فمن جانبها أدانت التدخلات الإسرائيلية، فموقفها يتفهم التدخل من أجل مقاومة الإرهاب، لكن غارات عام ١٩٧٥ لا يبررها القيام بتدابير عسكرية وقائية لا يعرفها القانون الدولي. وصرح الرئيس الفرنسي بأن ما جرى من غارات وقصف لا يشكل مجازاة بالمثل ضد العمليات الإرهابية التي تمت على الأراضي الإسرائيلية وهذا هو الموقف الفرنسي في الأمم المتحدة^(٣٣).

وعلى اثر الغارات الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ استمر النقاش مكثفاً حول احتمالية الاعتراف بمبدأ حق الدفاع الشرعي الوقائي. وكان الرأي السائد أن هذا المفهوم يقوم على المغالاة والتعسف في استعمال الحق في الدفاع الشرعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة^(٣٤).

وكانت الصين بدورها قد أدانت العمليات الإسرائيلية عام ١٩٧٥، وجاء على لسان ممثلها أن على مجلس الأمن أن يتبنى قراراً يدين بشدة هذه الأعمال البربرية العدوانية المتكررة وتأسف على صمت مجلس الأمن حيال ذلك^(٣٥).

وفي الاتجاه نفسه كان موقف الاتحاد السوفيتي شديداً تجاه الأعمال العدوانية الإسرائيلية بالنسبة لغاراتها عام ١٩٧٥ على مخيمات اللاجئين في جنوب وشمال لبنان، وطالبت مجلس الأمن بإدانة ذلك مهما كانت المبررات^(٣٦)، وكان موقف دولة الكاميرون على لسان مندوبها في مجلس الأمن آنذاك لا يخرج عن مواقف الإدانة والشجب للعمليات الإسرائيلية التي استهدفت مدنيين أبرياء. وتبرير ذلك بالحق الشرعي في الحرب الوقائية^(٣٧).

المطلب الثاني

المبدأ الأمريكي الجديد في مكافحة الإرهاب

كثير من الفقهاء يتفقون على أن أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ غيرت بقوة العلاقات الدولية وحتى القانون الدولي، إذ إن الجماعات الإرهابية هي جماعات عبر الدول، لذا من الصعب السيطرة عليها ومراقبتها، ولهذا تستطيع زعزعة الاستقرار حتى في الدولة العظمى الأولى. فالإرهابيون المفترضة مسؤوليتهم عن العمليات يشكلون مجموعات غير قومية، ولكن الولايات المتحدة تعتبر أن مكان تواجدهم الرئيسي في أفغانستان لذا استهدفت ذلك البلد، ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، اتخذت الدولة العظمى استراتيجية

إدانة مثل هذه الغارات يجب أن يسبقه إدانة للعمليات (الإرهابية) التي يقوم بها الفلسطينيون. فالولايات المتحدة تأسف لقيام إسرائيل بالغارات لكنها تشجب على الدوام بشدة أي أعمال (إرهابية) تؤدي إلى خسارة بشرية في إسرائيل^(٣٨).

ومع إدانتها للعمليات الفلسطينية، تستغل الولايات المتحدة الأحداث لإعلان دعمها لإسرائيل باسم مكافحتها للإرهاب. إذ تعتبر أن الغارات الإسرائيلية مشروعة من أجل قمع الأعمال الإرهابية بلا هوادة.

في عام ١٩٨١ دمر الطيران الإسرائيلي مركز الأبحاث النووي العراقي. وقالت إسرائيل بان المفاعل النووي العراقي يهدف لإنتاج قنبلة نووية الغرض منها تدمير إسرائيل. وأعلن رئيس الوزراء الأسبق بيبغن بأن (العملية هي حق دفاع مشروع).

بعد الهجوم الإسرائيلي عام ١٩٨١، أعلنت الولايات المتحدة مرة أخرى دعمها الكامل للضربات الوقائية الإسرائيلية، سنرى وفيما يتعلق بمسألة الدفاع الشرعي، فقد أعلنت عدة دول عن عدم موافقتها على مبدأ الدفاع الشرعي هذا.

والدولتان اللتان تحاشتا اتخاذ موقف حول الموضوع، هما دولة إسرائيل التي تعيد وجهة نظرها في هذا المجال، والولايات المتحدة الأمريكية. وتؤسس الولايات المتحدة موقفها على ميثاق الأمم المتحدة الذي يتحدث عن الدفاع الشرعي كمبدأ طبيعي لتبرير تفسيرها الواسع لحق الدفاع الشرعي كي يتضمن اللجوء إلى استخدام الدفاع الشرعي الوقائي.

٢- الاحتجاج على هذه الأساليب

اثر اللجوء إلى حق الدفاع الشرعي الوقائي من قبل إسرائيل عام ١٩٧٥، فإن العديد من الدول أعلنت عن موافقتها. قلنا إن الولايات المتحدة أعلنت دعمها، لكن أغلبية الدول لم توافق على هذا الموقف الداعم لإسرائيل. فاليابان أعلنت موقفها صراحة (فبعثتها أدانت بقوة الغارات الجوية الأخيرة التي قامت بها إسرائيل على مخيمات الفلسطينيين شمال وجنوب لبنان والتي أدت إلى سقوط العديد من الضحايا مهما كانت الأسباب التي أثارها إسرائيل)^(٣٩). وأعلنت اليابان بأنه لا يوجد أي مبرر مقنع لمثل هذه العمليات.

فبريطانيا أعلنت عن قلقها ومعاداتها للسياسة التي تقودها إسرائيل وصرحت بأنه رغم وجود بعض العمليات ضد إسرائيل إلا أن ذلك لا يبرر استخدام القوة بهذا الزخم والمبالغة مما أدى إلى وقوع الكثير من الضحايا البشرية والأضرار المادية. وتدين بريطانيا اللجوء إلى استخدام القوة أحادي الجانب من قبل دولة إسرائيل دون الرجوع إلى مجلس الأمن^(٤٠). لكن بريطانيا غيرت

تقوم على مكافحة الإرهاب بموافقة مجلس الأمن الدولي.

الفرع الأول

رد الفعل المباشر على أحداث ١١- أيلول

توجهت أصابع الاتهام بالنسبة لهذه الأحداث إلى تنظيم القاعدة، مما أدى إلى تدخل سريع في أفغانستان على أساس أنها تؤوي هذا التنظيم. ونتيجة الصدمة العاطفية التي سببتها تلك الهجمات فإن إدانة التدخل الأمريكي كانت قليلة جداً.

التدخل الأمريكي الأحادي الجانب في أفغانستان قام على أساس حق الدفاع الشرعي

يعتبر الحادي عشر من أيلول صفحة جديدة في التاريخ وفي القانون الدولي، فالهجمات التي تمت قلبت الأوضاع في أمريكا والعالم. ففي اليوم التالي للأحداث أصدر مجلس الأمن قراراً بإدانتها^(٣٨). هذا القرار الذي أدان العدوان على أمريكا، سمح لها بأن تتحرك استناداً إلى حق الدفاع الشرعي. وأثارت أمريكا حق الدفاع الشرعي لتؤسس لحق الحرب على الإرهاب. ان قوات التحالف استندت الى مفهوم الدفاع الشرعي الوارد في المادة -٥١- من ميثاق الأمم المتحدة، لتطبيق (عملية التحرير الدائمة) في أفغانستان مستندة قرار مجلس الأمن رقم -١٣٦٨. ففي هذا القرار يعترف مجلس الأمن (بحق مشروع للدفاع الشرعي فرادي أو جماعي طبقاً للميثاق... ويدين بلا هوادة، وبدون لبس ولا غموض، الهجمات الفظيعة الإرهابية التي ارتكبت يوم الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١. ويعتبر هذا العمل تهديداً للسلم والأمن الدولي)^(٣٩). وهدف الولايات المتحدة هو تدمير تنظيم القاعدة كمسؤول عن الهجمات، وكذلك من يحمي هذا التنظيم، ويؤويه ويموله. فقرر رئيسها وإدارته الهجوم على أفغانستان.

وكانت الولايات المتحدة قد أدانت أسامة بن لادن كمسؤول عن تنظيم تلك العمليات، وطلبت من حركة طالبان تسليمها المذكور^(٤٠). ونتيجة لرفض هذه الحركة أطلقت أمريكا هجوماً مسلحاً كثيفاً في تشرين أول عام ٢٠٠١ على أفغانستان من أجل القبض على ابن لادن، والذي يعتبر المسؤول عن تنظيم العمليات التي ضربت نيويورك. وتحركت أمريكا انطلاقاً من حق الدفاع الشرعي عن النفس، ومستندة إلى التذكير بهذا المبدأ في القرارين -١٣٦٨ و-١٣٧٣، وكانت أمريكا هي القوة الرئيسية الضاربة في قيادة وإدارة العمليات العسكرية.

ويجب الإشارة إلى أن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لا تذكر دولة أفغانستان بالاسم. ولكن وبسرعة نجد أن ما ورد في القرار -١٣٨٦- ذهب الى تأييد العمل الدولي من أجل

استئصال الإرهاب طبقاً لميثاق الأمم المتحدة^(٤١). وهذه موافقة على ما قامت به الولايات المتحدة.

وانطلاقاً من ذلك، تعهدت الولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب عالمياً بمباركة الأمم المتحدة. فالقرار رقم (١٣٧٣)^(٤٢) يؤكد بشكل قاطع إدانته وشجبه لهجمات ١١ أيلول ويؤكد أيضاً إدانته لأي عمل من نفس النوع مستقبلاً. واستمراراً لتأييد مكافحة الولايات المتحدة للإرهاب على الصعيد العالمي جاء في القرار ضرورة إنشاء لجنة من أجل مكافحة الإرهاب. وطلب مجلس الأمن من الدول اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل إنهاء ظاهرة الإرهاب وتخفيف مبالغ تمويلها^(٤٣). من ذلك نرى أن مجلس الأمن يريد أن يبتنى نظاماً قانونياً دولياً لمكافحة الإرهاب.

لم يولد الإرهاب بسبب هجمات الحادي عشر من أيلول ولكن هذه الأحداث تُبين أن الإرهاب ليس إرهاب دول فقط وإنما إرهاب منظمات غير حكومية وغير وطنية. والولايات المتحدة تستند إلى القرار رقم (١٣٧٨) الذي يعطي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحق بالقيام بعمل وقائي للقضاء على الإرهاب^(٤٤).

وتحركات الولايات المتحدة بسرعة وأطلقت هجوماً كثيفاً على أفغانستان مما أدى إلى سقوط نظام طالبان. وبالرغم من أن تحرك الولايات المتحدة لم يجزه القرار صراحة، إلا أن دعماً عاماً من الجماعة الدولية وافق الولايات المتحدة في عملها ذلك.

٢- دعم الجماعة الدولية للحملة على أفغانستان وصمت مجلس الأمن

بعد الحادي عشر من أيلول، كان هناك تقارب وتوافق دبلوماسي لافت للنظر بين روسيا والولايات المتحدة. وبسرعة وجدنا أن تحالفاً قوياً حمل دعماً للولايات المتحدة، أوله من الاتحاد الأوروبي، وكان كذلك من الصين وباكستان.

وجاء تصريح الأمين العام للأمم المتحدة بدعوته للأمم على الاتحاد من أجل الهجوم على الإرهاب^(٤٥). واعتبر أنه للانتصار على هذه الموجه، فلا بد من قيام كل الأمم بتوحيد قواها، وأن تقود مجتمعة حملة على مرتكبي الأعمال البربرية على العالم الحر.

إن كانت الحملة على أفغانستان، تحمل في طياتها منطناً من مشروعية الدفاع الوقائي، حيث لا يوجد احتجاج أو إدانة لذلك من قبل الدول، إلا أن الجماعة الدولية كانت تحت التأثير العاطفي الذي أثارته الهجمات. وإذا كانت هناك قرارات تدين بحزم الهجمات الإرهابية قد اتخذت إلا أنها لا تجيز العمل

القوى التي تمثل خطراً داهماً). فالإدارة الأمريكية تعتبر أن حجم التهديد يجب أن يتناسب مع إمكانية وأهداف الخصم في الوقت الراهن.

إن واضعي هذه الوثيقة يذكرون بأن (الدفاع عن أمتنا ضد أعدائنا، هو من أولويات الحكومة الفدرالية، وهو الأكثر إلحاحاً). ويعترف بأنه قديماً كان يتوجب على أعدائنا أن يمتلكوا السلاح، والإمكانات الصناعية من أجل هزيمة الولايات المتحدة، أما اليوم فإن دولاً أكثر ضعفاً أو منظمات أخرى، أو شبكات العمل في الخفاء يمكن أن تشكل خطراً على قدر من الأهمية.

ونادى الرئيس الأمريكي بوجود الحق في الحرب الوقائية. هذا المذهب للإدارة الأمريكية يثير مفهوم (الاستراتيجية الاستباقية). ويعلن عن التخلي عن المبادئ القديمة للردع، والعمل بدلاً من ذلك (بمبدأ التدخل الوقائي - أو الاستباقي).

ويصف الرئيس الأمريكي بعض الدول (بالدول المارقة) لأنها تشكل تهديداً للأمن والسلم الدولي وفي مواجهة تهديد وشيك، فإن الولايات المتحدة ستتدخل عسكرياً حتى بدون مباركة مجلس الأمن.

وتذكر الإدارة الأمريكية في هذه الوثيقة، بأن الولايات المتحدة ومنذ وقت طويل (تؤكد ردود الفعل المسبقة فيما يتعلق بأمر الرد على تهديد معين ضد الأمن القومي والأهم هو اتخاذ التدابير الوقائية من أجل تأمين دفاعنا)^(٤٩) والهدف الرئيسي لهذا المبدأ هو العمل ضد أي قوى تمثل خطراً عدوانياً داهماً. واستناداً إلى هذه الاستراتيجية الجديدة بررت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها في العراق. وفي الحقيقة إنه قبل أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ كانت الإدارة الأمريكية قد وضعت في قائمتها مهاجمة النظام العراقي. فالخطاب الأمريكي تجاوز حق الدفاع الشرعي المختلف في تفسيره إلى حق الدفاع الوقائي.

هذا المبدأ الجديد يشير في ذات الوقت إلى وجود منظمات إرهابية دولية، ودول داعمة له تمتلك أسلحة دمار شامل. وعلى عكس الحملة على أفغانستان التي لاقت دعماً دولياً كما سبق وأشرنا، فإن الحملة على العراق لاقت الكثير من النقد والاحتجاج الشديدين.

٢ - احتجاج الجماعة الدولية على تدخل قوى التحالف في العراق

يرى كثير من فقهاء القانون أن تدخل قوى التحالف في العراق مهما كانت مبرراته يفتقر إلى الشرعية الدولية^(٥٠)، فالأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان طالب خلال الدورة

العسكري تجاه دولة أفغانستان بالتحديد. إن مجلس الأمن لم يجز العمل العسكري صراحة ولم يدنه أيضاً بصراحة، وكأنه تجاهله.

الولايات المتحدة تستند في عملها على حق الدفاع الشرعي الذي ورد في القرارين ١٣٦٨-١٣٧٣، لإطلاق حملتها على أفغانستان. والدعم الدولي يتجلى هنا من خلال تبني هذين القرارين بالإجماع. ولدى تبني هذين القرارين أعلن المندوب الأمريكي أمام صمت الجميع بأن الحملة على أفغانستان هي حق دفاع شرعي من أجل معاينة وردع من يقوم بأي هجمات مماثلة في المستقبل.

هكذا نجد أن استراتيجية وطنية جديدة بدافع مكافحة الإرهاب بدأت علانية وصراحة في سياسة الولايات المتحدة المستقبلية بعد أحداث ١١- أيلول.

الفرع الثاني

استراتيجية أمن قومي للولايات المتحدة

في أول حزيران عام ٢٠٠٢ أعلن رئيس الولايات المتحدة بان مبدأً استراتيجياً جديداً ثبتته إدارته، على محاربة ما أسماه (محور الشر) متمثلاً بالعراق وإيران وكوريا الشمالية. وبالفعل بدأت الحملة على العراق في ٢٠/٣/٢٠٠٣.

١ - مبدأ استراتيجي جديد

- لا يمكننا ان نسمح لأعدائنا بضربنا أولاً^(٤٦).

إن الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، تم اعتمادها في شهر حزيران لعام ٢٠٠٢ من قبل الرئيس الأمريكي أمام الأكاديمية العسكرية (West point) فقد عرض الرئيس هذا المفهوم الجديد للدفاع الذي تضمنه تقرير من أربع وثلاثين صفحة، بعنوان (استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ستعمل جاهدة لجمع دعم الجماعة الدولية، ولكن لا تتردد بالعمل بمفردها إذا لزم الأمر من أجل ممارسة حقها في الدفاع الشرعي الوقائي ضد الإرهاب، من أجل منع أي عدوان على الشعب والأمة الأمريكية^(٤٧)).

هذه الوثيقة تحاول توضيح الأسباب التي تدفع الإدارة الأمريكية إلى إطلاق عمليات عسكرية وقائية ضد (دول مارقه rogue states)^(٤٨). فالنص يوضح الموقف الداعي للقيام بأعمال وقائية من قبل الولايات المتحدة (لا يمكننا أن نترك أعداءنا يضربونا أولاً).

ويضيف النص بأن القانون الدولي العرفي، ومنذ قرون (يؤكد أن الأمم ليست بحاجة أن يتم الهجوم عليها، قبل أن تتخذ قانونياً الإجراءات اللازمة من أجل الدفاع عن نفسها ضد

علاقة صداقة قديمة كتركيا حين رفضت هذه الأخيرة مرور قوافل عسكرية أمريكية فوق أراضيها. فالولايات المتحدة اعتمدت فقط على دعم عدد قليل من الدول كبريطانيا وإسرائيل، اللتين أعلنتا سريعاً دعمهما ثم تبعتهما كل من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وبلغاريا، والتي بدأ بعضها بسحب قواته لاحقاً.

إن تدخل قوات التحالف في العراق وصف بأنه (ذو طابع انساني هدفه تحرير الشعب العراقي من قمع الدكتاتور صدام حسين) وطرحت هذه القوى نفسها على أنها قوات تحرير وليست قوات إحتلال. وشددت الولايات المتحدة على ذريعتها بتحرير الشعب العراقي من أجل ضم عدد آخر من الدول إلى جانبها.

لكن مبدأ الحرب الوقائية والضربات الاستباقية لم يدفن، والسوابق الإسرائيلية والأمريكية تشير الى عدم وفاته. والولايات المتحدة تدفع بتكريس هذا المبدأ المنبثق من تفسير واسع للمادة - ٥١ - من ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥. وإن كان هذا المبدأ متناقضاً إلى حد كبير مع الميثاق، إلا أنه يثير اليوم جدلاً، وإذا أثارت العديد من الدول مبدأ الدفاع الشرعي الوقائي في كل مناسبة تخشى بعضها بعضاً، يستدعي ذلك التساؤل عن مدى مشروعية هذا المبدأ وإطاره.

الخاتمة

تؤكد الإعتراضات المتعددة على اللجوء للدفاع الشرعي الوقائي بمناسبة النزاع العراقي أن الدول ليست مستعدة لتعديل القانون الدولي من أجل الرجوع إلى مفهوم الحروب العادلة، في المقابل يبدو أن الدول كما هو الحال بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة يحبذ أن يتم استيعاب مبدأ الوقائية للدفاع الشرعي ضمن ميثاق الأمم المتحدة على نموذج المادة (٥١).

ومن الصعب إنكار أن العلاقات الدولية قد لاقت تغييرات وتحولات على قدر من الأهمية، ومن هنا فإن نصاً كميثاق الأمم المتحدة المعد قبل ٦٠ سنة - لا يمكنه أن يقدم حلاً ناجعة لكل هذه التعديلات والتطورات. وهذا ما حض عليه الأمين العام للمنظمة الدولية من أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار كل هذه التغيرات.

هكذا فهمت الولايات المتحدة ذلك على طريقتها حيث أنها تقر بأن أمنها أصبح مهدداً من مجموعات مشكلة في أكثر من دولة أو من دول أقل قدرة من دول قوية كالصين وروسيا. فالميثاق يتعامل مع نزاعات بين الدول في حين أن النزاعات الحديثة تكون في غالبها ذات صبغة داخلية كما هو الحال في

التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المجتمعة في جنيف التحالف الأمريكي البريطاني تحمل مسؤولياتهما كقوة احتلال تجاه المدنيين في العراق واحترام معاهدات جنيف المتعلقة بأسرى الحرب. بعكس ما جرى من تدخل في أفغانستان، فإن التدخل في العراق لم يلق قبولاً بنفس المعيار. ومقارنةً بحجم قوى التحالف في عام ١٩٩٠ ضد العراق، فإن عدد قوى التحالف قليل عام - ٢٠٠٣، حيث لم يدعمه سوى عدد قليل من الدول.

وقبل يومين من بداية العمليات العسكرية في العراق، فإن اللجنة الدولية للقانونيين (منظمة استشارية لدى الأمم المتحدة) اعتبرت بأن أي هجوم على العراق بدون تفويض من الأمم المتحدة يعتبر (غير مشروع ويشكل حرباً عدوانية) وهناك منظمات أخرى أعلنت مواقف ضد الولايات المتحدة، لا يوجد بأي حال من الأحوال أي أساس قانوني ممكن لمثل هذا التدخل في غياب تفويض من مجلس الأمن، وليس لأي دولة، باستثناء حق الدفاع الشرعي أن تقوم بهجوم عسكري على دولة أخرى.

التدخل الذي بدأ يوم ٢٠/٣/٢٠٠٣ لم يلق مباركة الجماعة الدولية، ففرنسا ميزت نفسها حين أعلنت بوضوح وصراحة مخالفتها لسياسة الرئيس الأمريكي. ففي ٢٠٠٣/٣/١٨ ذكر الرئيس الفرنسي بأن (مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة التي يمكنها أن تسمح باستخدام القوة)^(٥١) ودعا إلى استمرار البحث عن أسلحة الدمار الشامل. وشاركت فرنسا في هذه الرؤية العديد من الدول، إذ ترى بأنه صحيح أن العراق ارتكب مخالفات دولية، لكنه لم يرق طبعاً بعدوان مسلح يبرر اللجوء الى الدفاع الشرعي^(٥٢).

فرنسا وروسيا المدعومتان من قبل المانيا، هددتا باستخدام حق النقض ضد أي مشروع قرار تطرحه واشنطن لتبرير هجومها على العراق. ونتيجة لخشية واشنطن لحق النقض في مجلس الأمن من قبل فرنسا وروسيا والصين، فقد عدل الرئيس الأمريكي عن الحصول على موافقة الأمم المتحدة.

وكانت الولايات المتحدة تسعى للاستناد الى القرار - ١٤٤١ - بإثارتها عدم نزع العراق لأسلحته تحت رقابة دولية - إلزام فرضه قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ - في ١٩٩٣/٤/٣. ولكن القرار - ١٤٤١ - لا يتيح لأمريكا بمفردها أن تقرر عدم نزع العراق لأسلحته.

وهكذا لم تتجج الولايات المتحدة بالحصول على دعم دول كثيرة من أجل دعم سياستها الخارجية. فالمكسيك وتشيلي وباكستان لم تنحز إلى جانب الولايات المتحدة من أجل الهجوم على العراق. وتلقت صفقة قوية حين أعلنت دولة تربطها بها

العام ذلك من خلال البحث عن المعايير التي تجيز اتخاذ تدابير احترازية قسرية في حالة تهديدات صادرة عن إرهابيين بحوزتهم أسلحة دمار شامل.

للوصول لمثل هذه النتيجة، ينبغي إصلاح منظمة الأمم المتحدة وقد أصبح ذلك مطلباً للعديد من الدول^(٥٥). لكن إدارة الرئيس بوش أفصحت عن رأيها بعدم حاجة المنظمة لنظام جديد للعمل بل إن نظامها الحالي يعد كافياً وصلباً وإن المشكلة تظهر على مستوى تطبيقه. وبناءً على ذلك لا يمكن تصور الإصلاح المنشود دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية التي أظهرت نيتها في معارضة هذا الاتجاه. وأكثر من ذلك، فإن الولايات المتحدة تبحث عن تقليص دور المنظمة على الساحة الدولية من خلال اقتراح الحد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وتقليص الاجتماعات السنوية بنسبة ٥% وأخيراً عدم السماح للدول غير الديمقراطية بشغل مراكز ذات مسؤولية.

مع هذا وذاك، فإن إصلاح المنظمة يعتبر ضرورياً ومواجهة التهديدات تحت أشكال جديدة للسلم الدولي خاصة ما يتعلق منها بمكافحة الإرهاب. هذه المسألة تحتاج لعمل جماعي وليس فردياً على غرار ما حصل في العراق. لذلك نتمنى على المجتمع الدولي وبالذات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن ينظروا في هذا الاتجاه من أجل وضع حد لهذا الشرخ.

ونذهب مع كثير من القائلين^(٥٦) بأن الحرب الوقائية بالمفهوم الأمريكي والإسرائيلي تنطوي على انتهاك للشرعة الدولية ولا يمكن استيعابها ضمن نص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة فهي متعارضة مع هذا النص، فهي حرب عدوانية تنطوي على مخاطر تهدد الأمن والسلم الدوليين فهي كما يصفها نعيم شومسكي بأنها "جريمة عظمى" فحتى من أعضاء الكونجرس الأمريكي هناك من عارض قيام الولايات المتحدة بمثل هذه الحروب أمثال ديكل آرمي حيث قال: "إن هذا يتعارض مع ما ننتمي إليه كأمة أو ما يجب أن نكون عليه كأمة" وكذلك السيناتور كينيدي حيث قال: "إن الطبيعة الباردة للهجمات الوقائية والحروب الوقائية تجعلها لعنة علينا وعلى المبادئ الدولية وتاريخنا في الولايات المتحدة لطالما أدان الحروب الوقائية ولطالما عارضها الجيل الأول وعلى جيلنا أن يفعل ذلك".

راواندا (Rwanda) أو النزاعات المتعلقة بمجموعات إرهابية لا ترتبط بسلطة دولة ما.

يمكن أن نجد بعض المبررات السائغة للدفاع الشرعي الوقائي، فنحن لا يمكننا في الواقع أن نقف عاجزين أمام هجوم نعرف بأنه وشيك وداهم.

هذا المبدأ يجب أن يقر من خلال ميثاق الأمم المتحدة حتى لا يتسنى الإضرار بالمنجزات التي توصل إليها القانون الدولي. كما تصوره السيد كوفي عنان بأنه لا يتوجب رفض هذا المفهوم للحرب الوقائية وإنما يجب أخذه في الحسبان واحتواؤه قانونياً. فالحرب تشكل دائماً مؤشراً على الفشل ولذلك ينبغي إيجاد إطار قانوني للجوء لمفهوم الدفاع الشرعي الوقائي والنص على بدائل أخرى غير الحرب لمواجهة التهديدات الجديدة.

أما بالنسبة لمجلس الأمن، فإنه معني بأن يسعى إلى القيام بدوره كجهاز تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين. فالمنظمة الدولية يجدر بها التوصل لإجراءات عملية من أجل منع الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها^(٥٧).

ولكن (الأمن الجماعي ليس رديفاً لنزع السلاح) فالدول حرة نسبياً بخصوص التسلح. أما حجة الهجوم المحتمل بأسلحة دمار شامل فإنها استخدمت من قبل الولايات المتحدة بهدف إضفاء الشرعية على تدخلها الفردي في العراق.

من هنا يظهر أساساً تأطير هذا المفهوم من أجل تجنب الاستخدامات التعسفية له. فالأمين العام كوفي عنان لم يدين من حيث المبدأ اللجوء للقوة الوقائية ولكنه في المقابل قدم شرطاً لاستخدامها وهو (أن تكون معرفة في إطار جماعي) أي ضمن إتفاقيات متعددة الأطراف تحت إشراف الأسرة الدولية^(٥٨).

في الحقيقة لم يفهم من واضعي الميثاق أنهم أرادوا إدخال مبدأ الدفاع الشرعي الوقائي ضمن الإطار العام للدفاع الشرعي الوارد فيه. لكن من يرتكزون على الميثاق لتبرير لجوئهم للحرب الوقائية يقومون بتفسير تعسفي للمادة (٥١) منه.

في المحصلة ومع ازدياد ظاهرة أسلحة الدمار الشامل، فإن الدفاع الشرعي الوقائي أصبح مفهوماً مثيراً للاهتمام ولكي نتجنب الانحرافات في تطبيقه يجب تحديده كما اقترح الأمين

الهوامش

- (١٨) هذا ما جاءت به المادة الأولى من قرار الجمعية العمومية رقم (٣٣١٤).
- (١٩) (1974), "La definition de Laression, Patrick Rambaud .par .10.N.U.RGDIP, 836-881
- (٢٠) انظر م (١/١) من ميثاق الأمم المتحدة.
- (٢١) سليمان، المقومات الأساسية في القانون الدولي الانساني، الجزائر ص ١٥٦.
- (٢٢) العنزي، ١٩٩٧، القانون الدولي العام، ص ٤٨٤.
- (٢٣) I.C.J. Reports
- (٢٤) Rowles, J.P. 1986. "Secret Wars", self-Defense and the Charter, A Reply to Professor Moore, American Journal .of International Law, 80, 577
- (٢٥) ICI, Nuclear Weapons Case, Advisory Opinion. 1996, .ICI, Reports, 226
- (٢٦) التركماني، الحرب الوقائية بعد احداث ١١ سبتمبر من وجهة نظر القانون الدولي وحقوق الانسان - العراق نموذجاً، ندوة حقوق الانسان، المخاطر والتحديات، دعت اليها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والمعهد العربي لحقوق الانسان والجمعية التونسية للمحاميين الشبان ومنظمة العفو الدولية فرع تونس، يوم السبت ٣/٥/٢٠٠٣.
- Http://hem.bredband.net/cdpps/dcc.mkala.syt.torkmani3.htm
- (٢٧) S, pv.1859, 4/12/1975, P 47-48/50
- (٢٨) .S/pv, 5/12/1975. P.b
- (٢٩) .S/ PV. 1860. P17
- (٣٠) .S/ PV. 1862. P.72
- (٣١) .S/ PV. 1861, 5/12/1975. P.16
- (٣٢) .S/ PV. 2288, 19/6/1981. P.46
- (٣٣) .S/ PV. 1861, 8/12/1975. P.6 and 41
- (٣٤) .S/ PV. 1860, 5/12/1975.P.3 and 17
- (٣٥) .S/ PV. 1861, 8/12/1975.P.3 and 21
- (٣٦) .Rés. 1368, 12, septembre, 1001
- (٣٧) ذات القرار.
- (٣٨) كانت حركة طالبان تشكل الحكومة الافغانية.
- (٣٩) .Rés. 1386- 20/12/2001
- (٤٠) .Rés. 1373 - 28/9/2001
- (٤١) نفس المرجع - الفقرة الأولى.
- (٤٢) نفس المرجع - الفقرة الأولى.
- (٤٣) .Newyork Times, 21/9/2001
- (٤٤) خطاب الرئيس بوش في WESTPOINT حزيران ٢٠٠٢.
- (٤٥) .Http://usinfo.state.gov/regional
- (٤٦) الدول المراقبة وهي الدول التي تعدها الولايات المتحدة بأنها دول محور الشر وهي العراق وكوريا الشمالية وإيران.
- (٤٧) Le monde .24/9/2002. La nouvelle doctrine stratigique .des Etats Unies
- (١) Jean Salmon 2001. Dictionare de droit international, .p.u.f.
- (٢) وتجدر الإشارة بان هناك فرقاً بين الحرب الوقائية والحرب الاستباقية فالحرب الوقائية هي التي تشنها دولة على أخرى بسبب الخوف من النتائج المستقبلية لزيادة قوة تلك الدولة او بسبب وجود تهديدات لها من الدولة الأخرى على المدى الطويل فهي تشن لمنع إنشاء قوة للدولة الأخرى، أما الحرب الإستباقية فهي التي تشن لاسباب تكتيكية وبسبب وجود تهديد حالي فهي تشن لإحباط تنامي القوة العسكرية للدولة الأخرى.
- Jacks. 1987. Levy Declining Power and the Preventive . "Motive for War" World Politics, 40, 1
- (٣) من مؤيدي التفسير الواسع الفقهاء: Bowett.D. 1958. Self- Defence in International Law Waldock. 1952. The Regulation of the Use of the Force By Individual States, Recueil Des Course, Collected Courses of the Hague /Academy of international law. حسني، القانون الجنائي الدولي. بطرس، تعريف العدوان، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٢٤.
- (٤) Bowett. D.1958. op.cit, 188-192
- (٥) مشموشي، هل يكون القرن ال ٢١ قرن الحروب الوقائية. http://www.albalyan.co.ae/albayan/2002/ob/27/ray/b.htm
- (٦) .Jacks.levy. 1978. op.cit, 88
- (٧) خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، ط١، ١٩٧٣، القاهرة ص ٢١٧.
- (٨) .Waldock. 1952. op.cit, 234
- (٩) راتب، بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الإسرائيلي، ص ٨٠.
- (١٠) خلف، مرجع سابق، ص ٢٢١.
- (١١) بنونه، القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية، ط٢، ص ١٧٦.
- (١٢) خلف، مرجع سابق، ص ٢٢٦.
- (١٣) من الفقهاء المؤيدين للتفسير الضيق: .Sorensen Max. 1960. Pricipes,De Droit Internal Public Browlie (1), International Law and the Use of Force by States, Oxford راتب، مرجع سابق/ بنونه، مرجع سابق.
- (١٤) .Sorensen Max. 1960. op.cit. 241.: Browlie op.cit.p.265
- (١٥) مشموشي، مرجع سابق.
- (١٦) .Kelsen. 1959. The Law of United Nations, 268
- (١٧) عتلم، قانون النزاعات الدولية المسلحة، ص ١٠٠.

- (٥٤) مشموشي، مرجع سابق: التركماني، مرجع سابق: شومسكي، الحرب الوقائية "الجريمة العظمى".
<http://www.kefaya.org/translation/0401chomsky.htm>
- (٥٥) Eric Schmih. 2002. Iraq is Defiant as G.O.Pleader oppose Attak, newyork times accessed of: <http://www.nytimes.com/2002/08/09/International/middleeast/09/Iraq.html>
- (٥٦) Sen, Edward Kennedy. 2002. In congressional Record 148 con Rec s10001
- (٤٨) Florance Nguyen. 2003. Raunault cc Intervention armé en Irak, RGDIP, p.850
- (٤٩) Ramonet Ignazio. 2003. Illegale agression. Le monde diplomatique, avril
- (٥٠) www.elysee.fr/egi/avracom/avraweb
- (٥١) PETIT - Yves. 2000., Droit international du maintien du la paix. L.G.D.J
- (٥٢) C.Lesnes. 2003. Action préventive et doctrine Annan. Le Monde
- (٥٣) Ibidem

المصادر والمراجع

- Jacks, levy. Declining power and the preventive motive for war"world politics.
- Jean, Salmon, Dictionare de droit international.
<http://www.albalyan.co.ae/albayan/2002/ob/27/ra/b.htm>
<http://usinfo.state.gov/regional>
<http://www.kefaya.org/translation/0401chomsky.htm>
<http://hem.bredband.net/cdpps/dcc.mkala.syt.torkmani3.htm>
 I.C.J.1996 para 41.
 I.C.J. 1996. Rep.
 Kelsen. 1959. The Law of United Nations.
 Lesnes, C. 2003. Action préventive et doctrine Annan) Le Monde.
 Le monde. 2002 (La nouvelle doctrine stratégique des Etats Unies).
 Newyork Times, 2001.
 Patrick, Rambaud. 1974. "La definition de Laression, par 10.N.U.RGDIP.
 PETIT-Yves (Droit international du maintien de la paix) L.G.D.J, 2000.
 Rés. 1368.
 Rés. 1386- 2001.
 Rés. 1373 - 2001.
 Rowles, J.P. 1986. "secret wars", self-Defense and the charter, A Reply to Professor Moore, A.J.I.L, 80, P.577.
 Sen.Edward Kennedy. 2002. In congressional Record 148 con Rec s10001.
 Sorensen (max). 1960. pricipes, de droit internal public. S/pv.1859,4/12/1975.
 S/pv.5/12/1975.
 S/ PV .1860.
- بطرس، سمعان، ١٩٦٨، تعريف العدوان، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٢٤.
- بنونه، محمود خيرى، ١٩٧٣، القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية، ط ٢، القاهرة.
- التركمانى، عبدالله، ٢٠٠٣/٥/٣، ندوة حقوق الانسان، المخاطر والتحديات تونس.
- حسنى، محمود نجيب، ١٩٦٠، القانون الجنائي الدولي.
- خطاب الرئيس بوش في WESTPOINT حزيران ٢٠٠٢.
- خلف، محمد، ١٩٧٣، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، ط ١، القاهرة.
- راتب، عائشة، ١٩٦٩، بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الإسرائيلي، القاهرة.
- سليمان، عبدالله سليمان، المقومات الاساسية في القانون الدولي الإنساني، الجزائر.
- شومسكي، نعوم، ٢٠٠٣، الحرب الوقائية "الجريمة العظمى" ١١ اغسطس.
- عتلم، حازم، ١٩٩٤، قانون النزاعات الدولية المسلحة.
- العنزي، ١٩٩٧، رشيد، القانون الدولي العام، الكويت.
- مشموشي، محمد، هل يكون القرن الـ ٢١ قرن الحروب الوقائية.
- Bowett, D. 1958. Self- defence in international Law.
- Brownlie (1). 1968. International Law and the use of force by states, (oxford).
- Eric, schmih. 2002. Iraq is Defiant as G.O. Pleader oppose Attack, newyork times, accessed of <http://www.nytimes.com/2002/08109/international/middleeast/iraq.html>.
- Florance, Nguyen. 2003. Raunault cc Intervention arméen Trade. RGDIP.

Recueil Des course, collected courses of The Hague
Academy of international law.
www.elysee.fr/egi/avracom/avraweb.

S/pv, 1861/8/12/1975.

S/pv, 1862.

Waldock, the Regulation of the use of force by individual states,

Preventive War

*Mohammad A. Makhadmeh**

ABSTRACT

The concept of preventive war gives rise to many questions, and the controversy countries as to its legality and inclusion whithin the ambit of article (51) of the U.N. charter. There are yet no clear specialist legal rules in respect to this topic. as yet, international practise have been the only source of preventive wars as a matter of fact in international relations. This topic acquires special significiance for the Middle East, where the wars and armed conflicts have been justified on the basis of self-defense under a broad interpretation of article (51).

Keywords: Preventive War, The U.N. Charter, The Middle East Region.

* Department of Public Law, Faculty of Law, Yarmouk University, Irbid, Jordan. Received on 15/8/2006 and Accepted for Publication on 17/5/2007.